

اجتماع خبراء رصد المياه والقوانين
والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية
في الوطن العربي
(طرابلس 3-10/6/1994)

التقرير النهائي

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (إدارة العلوم)، وبالتعاون مع الهيئة العامة للمياه في الجماهيرية العظمى، واللجنة الوطنية للبيئة للتربية والثقافة والعلوم، عقد اجتماع خبراء رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية في الوطن العربي، (طرابلس 3-10/6/1994)، وذلك بمشاركة السادة الخبراء والعلميين المدرجة أسماؤهم في المرفق (1).

افتتح الاجتماع بالنشيد الوطني الليبي، ثم أعقب ذلك تلاوة لآيات من الذكر الحكيم، بعد ذلك ألقى الأخ أمين الزراعة والثروة الحيوانية كلمة الافتتاح التي رحب من خلالها بالأخوة المشاركين في الاجتماع، كما نوّه بالاهتمام المبكر الذي أولته الجماهيرية العظمى لمسألة الموارد المائية في الوطن العربي، وأهمية تعزيز التعاون العربي من أجل المحافظة عليها وصيانتها من التلوث.

أعقب ذلك كلمة المهندس عمر امحمد سالم، أمين اللجنة الإدارية للهيئة العامة للمياه، الذي وجه الشكر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تعاونها في عقد الاجتماع، وأكد على أهمية الموارد المائية للبرامج التنموية في كافة الدول العربية.

تلا ذلك كلمة الدكتور أمين القلق، ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي نقل للمشاركين تحيات السيد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتقديره البالغ لجهود جميع المشاركين في الاجتماع، كما استعرض الجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منفردة أو بالتعاون مع بقية المنظمات العربية المتخصصة كالمركز العربي (أكساد)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق الأمن المائي العربي، كما عبر باسم المنظمة العربية عن عميق الشكر والتقدير والامتنان للجماهيرية العظمى قائداً وشعباً لاحتضانها هذا الملتنقى العلمي الهام.

تم في الاجتماع عقد أربع جلسات عمل، تناوب السادة الخبراء على رئاستها، كما تمّ عرض ومناقشة أوراق العمل الأساسية التالية على النحو التالي:

أ - في مجال التشريعات المائية في الوطن العربي ومحاولة تطويرها:

- تطوير التشريعات المائية وتطبيقاتها في مجال المياه، إعداد الدكتور الجميلي البطي.
- التشريعات المائية في الوطن العربي وآفاق تطويرها، إعداد المهندس بركات حديد.
- التشريعات المائية في الوطن العربي وصعوبات تطبيقها، إعداد المهندس عمر امحمد سالم.
- التشريعات المائية في المغرب، إعداد محمد شاووني.

ب - في مجال القانون والمياه:

- المياه الدولية المشتركة وقوانينها « دراسة حالي دجلة والفرات »، إعداد الدكتور نادر جرجيس.

ج - في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي:

- الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي، إعداد الدكتور جان خوري.
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي، « دراسة حالة جمهورية مصر العربية»، إعداد الدكتور محمد حسن عامر سليم.
- الإدارة والتشريعات والقوانين المتعلقة بالموارد المائية المتشاطئة، إعداد المهندس عصام مصطفى.

كما تمّ توزيع الوثائق التالية كأوراق مساندة:

- القانون الدولي الخاص بالمياه الدولية المشتركة، إعداد المهندس ماجد داود.

- المياه المشتركة والقانون الدولي، « دراسة حالة عن فلسطين»، إعداد الدكتور كمال قبعة.

- القوانين والتشريعات المتعلقة بالموارد المائية في الجماهيرية.

ونظرا إلى محدودية موارد المياه في الوطن العربي، ولتزايد الطلب على هذه الموارد، وتناقص نصيب الفرد من المياه نتيجة النمو السكاني ذي المعدل المرتفع والتطور الاجتماعي والاقتصادي، فإن إدارة الموارد المائية على نحو متكامل أصبحت من الأمور البالغة الأهمية لتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية مصادر المياه وحماية الموارد المتاحة من التلوث والاستنزاف والحد من هدرها وفواقدها.

ويعد استعراض ومناقشة أوراق العمل المقدمة في الاجتماع في مجال المحاور الرئيسية الثلاثة الآتية:

- التشريعات المائية في الوطن العربي ومحاولة تطويرها.
- القانون والمياه.
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي.

يوصي المشاركون في الاجتماع بالآتي:

أولاً: في مجال التشريعات المائية

1- استمرار الدول العربية التي يتوفر فيها تشريعات مائية في تطوير هذه التشريعات وتعاون الدول العربية في تطوير تشريعاتها بالشكل المناسب من خلال الاستفادة من التجارب القطرية في هذا المجال.

2- دعوة المنظمات العربية المهمة بمواضيع المياه للمساهمة بمتابعة أمور التشريع المائي في الوطن العربي وتقديم الدعم والعون لتطوير هذه التشريعات في الدول العربية.

3- ضرورة تضمين التشريعات المائية الوطنية مبدأ الملكية العامة للمياه واعتبار الحوض المائي الوحدة الطبيعية لإدارة الموارد المائية وتكريس التنسيق في مجال إدارة المياه بمشاركة كافة القطاعات المعنية.

4- زيادة الاهتمام بالتشريعات الخاصة بنوعية المياه وحمايتها من التلوث.

5- ضرورة توحيد الهيئات والمؤسسات المعنية لشؤون المياه بإدارة واحدة لمنع الازدواجية في إدارة الموارد المائية.

6- من أجل النهوض بأمر التشريع المائي وضمان تطبيقها لا بد من توفير الكوادر الفنية وتأهيلها وتدريبها للقيام بأعمال المراقبة والتنفيذ.

ثانياً: في مجال القانون والمياه

1- تبني الدول العربية لحق أي من دولها في المياه المشتركة في المحافل الدول والاجتماعات والمؤتمرات التي تخص المياه وبخاصة الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة في إطار التشريع الخاص باستخدام مياه المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية.

2- الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية وخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه حوض نهري دجلة والفرات، ومساندة جهود الدولتين العربيتين للتوصل إلى اتفاق مع تركيا حول اقتسام عادل لمياه النهرين.

3- دعوة الدول العربية إلى عدم تمويل المشاريع التنموية للدول الأجنبية المتشاطئة مع أي منها وخاصة المشاريع الإروائية والتخزينية قبل الاتفاق على قسمة المياه المشتركة.

4- متابعة التمسك بالحقوق الثابتة والمشروعة في المياه العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونهر الأردن، والجولان وجنوب لبنان بما يحفظ ويصون الحقوق العربية وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه.

ثالثاً: في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي

على المستوى الوطني:

- 1- تدعيم شبكات الرصد المناخية والمائية السطحية والجوفية وأنظمة المراقبة وتطويرها وإنشاء قاعدة معلومات أساسية تخدم تخطيط وإدارة الموارد المائية.
- 2- إدارة الموارد المائية على نحو متكامل واتباع منهجيات هذه الإدارة، يتطلب التشاور والتفاعل مع المستفيدين ومستخدمي المياه في كافة مراحل التخطيط وإدارة الموارد المائية.
- 3- استخدام كافة الوسائل الفنية والمؤسسية والاقتصادية والتشريعية لإدارة الموارد المائية على نحو متكامل، واتخاذ إجراءات وتدابير لإدارة الطلب ومصادر الإمداد بالمياه، للحد من الفوائد والاطماء في مواقع تخزين المياه السطحية ولتحسين مردود الآبار، بإيلاء المزيد من الاهتمام لعمليات التطوير والصيانة.
- 4- إيلاء اهتمام خاص لتقييم الآثار البيئية لمشروعات تنمية الموارد المائية قبل إقامة المشروعات وبعد التنفيذ وذلك بهدف الحد من الآثار السلبية ومعالجة مشكلات استنزاف المياه الجوفية السلبية ومشكلات التملح والتلوث في المناطق الحضرية والزراعية.
- 5- الاهتمام بتدريب وتأهيل الإطار الفني على مختلف مستوياتها العاملة في قطاع المياه بهدف رفع وتطوير أدائها.
- 6- تدعيم المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية العاملة لإجراء البحوث والدراسات المائية التطبيقية المتكاملة.
- 7- التأكيد على أهمية منع تلوث الموارد المائية ابتداء من مصادرها وتطوير طرق مكافحة.

على المستوى القومي:

- 1- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما يخص إدارة الموارد المائية المشتركة وتبادل المعلومات وفي عمليات المراقبة والرصد والتنبؤ والتحليل.

2- إيلاء اهتمام خاص لسياسات استرداد تكاليف مشروعات الموارد المائية وكلفة تشغيلها وصيانتها بما يحقق هدف ترشيد الاستخدام والاستهلاك.

3- دعوة الصناديق العربية المتخصصة في تمويل المشروعات المائية والزراعية وبالأخص المشتركة بما يساعد في زيادة عرى الاتصال بين الدول العربية المتشاطئة في مياهها السطحية - الجوفية.

4- ضرورة تنظيم ورش عمل عربية حول تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ضوء التجارب القائمة في الدول العربية في هذا المجال.

كما رفع المشاركون في الاجتماع برقيتي شكر وتقدير إلى الأخ قائد ثورة الفاتح العظيمة، والأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية.